ماذا قال مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكية؟؟

بقلم/ بيتر سي. شتشر

في *قضية سنايبر تكس. إل تي دي ضد روكفيلر يونف*،[1] قررت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الاتحادية (CAFC) مؤخرًا أن "براءات الاختراع وطلبات براءات الاختراع وفق قانون الاختراعات الأمريكية البحتة pure AIA patents" – التي تحتوي فقط على عناصر حماية بتواريخ إيداع نافذة بعد قانون الاختراعات الأمريكية (في أو بعد 16 مارس، 2023) – لا يمكن أن تندرج أبدًا في "التدخلات" السابقة لقانون الاختراعات الأمريكية، وهو إجراء مكتب براءات الاختراع المستخدم في تحديد "أسبقية الاختراع" عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك نظام براءات المخترع الأول. ولا يجب أن تكون هذه النتيجة مفاجئة؛ إلا أنها على غير المتوقع، يبدو أنها كانت مفاجئة لمكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي نفسه.

إن الحقائق والجوانب الإجرائية من قضية *سنايبر تكس* كانت مباشرة. وتملك SNIPR عائلة من براءات الاختراع الموجهة نحو أساليب قتل بكتيريا بشكل انتقائي في مجموعة مختلطة من البكتريا باستخدام التعديل الجيني للتكرارات العنقودية المتناظرة القصيرة منتظمة التباعد (كريسبر CRISPR). وتاريخ الإيداع النافذ لبراءات الاختراع هو 3 مايو، 2016، بعد أكثر من ثلاث سنوات تاريخ من إنفاذ قانون الاختراعات الأمريكية وهو 16 مارس، 2013. وتم فحص براءات اختراع SNIPR وإصدارها بموجب قانون براءات الاختراع (مدونة القوانين الأمريكية 35) كما تم تعديلها بواسطة قانون الاختراعات الأمريكية.

وأما بالنسبة لروكفيلر، فإنها تملك طلب براءة اختراع موجه نحو نفس اختراع براءات اختراع SNIPR. ويدعي طلب روكفيلر الأسبقية لطلب مؤقت مودع قبل تاريخ نفاذ قانون الاختراعات الأمريكية. ولذلك، تم فحص طلب روكفيلر بموجب النسخة السابقة لقانون الاختراعات الأمريكية من قانون براءات الاختراع.

وقبل دخول قانون الاختراعات الأمريكية حيز التنفيذ، كانت الولايات المتحدة تستخدم نظام المخترع الأول؛ وبعد قانون الاختراعات الأمريكية، انضمت الولايات المتحدة إلى باقي العالم، في الجزء الأكبر على الأقل، بنظام المخترع الذي يودع براءة اختراع أولًا الذي لا يكون فيه تاريخ الاختراع مهمًا لتحديد من يحق له الحصول على براءة اختراع بين مقدمي الطلبات المتنافسين، مع بعض الاستثناءات. ونظام المخترع الذي يودع براءة الاختراع أولًا ساري المفعول منذ أكثر من عشر سنوات.

وعلى الرغم من ذلك، لا يبدو أن مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي يفهم تسلسل الأحداث البسيط هذا. وعند تناول طلب روكفيلر السابق لقانون الاختراعات الأمريكية وبراءات اختراع SNIPR اللاحقة لقانون الاختراعات الأمريكية، أعلن مجلس محاكمة واستئناف براءات الاختراع (المعروف سابقًا، في عالم ما قبل قانون الاختراعات الأمريكية، باسم مجلس استئناف *وتدخلات* براءات الاختراع) تدخلًا لتحديد أي طرف كان الأسبق في اختراع الموضوع المطالب بحمايته. وقام بذلك بالرغم من أن الإجابة على ذلك السؤال لا علاقة لها بفحص وإصدار براءات اختراع SNIPR. أي بمعنى آخر، مجرد حقيقة أن روكفيلر تملك تاريخ اختراع أسبق لا يمكن، دون مزيد من المعلومات، أن تؤثر على صحة "براءات اختراع وفق قانون الاختراعات الأمريكية البحتة" الخاصة بـ SNIPR.

وقاطعت SNIPR إجراءات التدخل بشكل أساسي، وحاولت مرتين بلا جدوى التحرك لإنهائها وأعلن بشكل فيه مخالفة لأحكام قانون الاختراعات الأمريكية الواضحة، ورفضت إيداع أي تصريح أسبقية يؤكد أن تاريخ الاختراع يسبق تاريخ استحقاق ممنوح لروكفيلر. ونتيجة لذلك، أصدر المجلس الحكم ضد SNIPR وألغى جميع عناصر حماية براءات اختراع SNIPR، دون أي أساس قانوني للقيام بذلك.

[1] No. 22-1260, ___ F.4th ____, 2023 WL 4536369 (Fed. Cir. Jul. 14, 2023).

وكان السؤال المطروح في استئناف *سنايبر تكس* بسيطًا وهو: "ما إذا كانت براءات اختراع قانون الاختراعات الأمريكية البحتة جزء من التدخلات". وكانت الإجابة بذات البساطة: لا. وبقليل من التوضيح، لا يملك مجلس محاكمة واستئناف براءات الاختراع أي صلاحية لإلغاء عناصر حماية وفق قانون الاختراعات الأمريكية البحتة عن طريق تدخلات لعدم وجود أسبقية الاختراع بموجب مدونة القوانين الأمريكية 35 U.S.C. § 102(g). وخلُصت محكمة CAFC الأمر بإيجاز: "تم فحص براءات اختراع وفق قانون الاختراعات الأمريكية البحتة لـ SNIPR وإصدارها بموجب متطلبات إمكانية الحصول على براءات الاختراع للمخترع الذي يودع أولًا؛ ولا يمكن بعد ذلك إلغاؤها بموجب متطلبات أسبقية الاختراع السابقة لقانون الاختراعات الأمريكية المختلفة. ولذلك، أخطأ المدير بإعلان تدخل يشمل براءات اختراع SNIPR."

وأشارت محكمة الاستئناف إلى أن الكونغرس ألغى أحكام قانون براءات الاختراع المتعلقة بالتدخلات بشأن براءات اختراع وطلبات قانون الاختراعات الأمريكية البحتة ووضع استثناء محدودًا واحدًا لـ "البراءات المختلطة" – تلك التي تملك عناصر حماية من قبل ومن بعد قانون الاختراعات الأمريكية – ولم تكن هذه الحالة في براءات اختراع SNIPR. كما أوضحت المحكمة الأمريكية العليا أنه، "بينما يعدد الكونغرس استثناءات معينة لحظر عام صراحة، لا يمكن التلميح لاستثناءات إضافية في غياب ما يُثبت النية التشريعية المخالفة." وأشارت محكمة CAFC إلى أنه "لا يوجد أي تلميح لنية الكونغرس" أنه يجب أن لا تكون براءات الاختراع وطلبات المخترع الذي يودع أولًا عرضة للتدخلات مع براءات الاختراع السابقة لقانون الاختراعات الأمريكية.

وأقر المدير أنه بحكم تفسيرها في القانون، يمكن أن تشترك براءات الاختراع وفق قانون الاختراعات الأميركية البحتة في التدخلات حتى 16 مارس، 2023، وهذه الاحتمالية لم تذكر قط في أي إشعارات أو تصريحات مكتب براءات الاختراع الصادرة قبل أو منذ تشريع قانون الاختراعات الأمريكية. وبشكل حاسم، هذه الاحتمالية ستكون مخالفة تمامًا لما هو معمول به وللممارسات في مجال قوانين براءات الاختراع منذ 2013.

وتحديدًا، كما أشارت محكمة CAFC في تاريخ تشريع قانون الاختراعات الأمريكية، "كان الكونغرس مشدّدًا على إنهاء التدخلات للطلبات الجديدة، وانتقدها على أنها طويلة ومكلفة *وتتطلب من الشركات المحافظة على وثائق وأنظمة مكثفة لإثبات تاريخ اختراعاتهم*." وقبل أن يشرع الكونغرس قانون الاختراعات الأمريكية، استمر ممارسو براءات الاختراع بتبليغ عملاءهم عن ضرورة إنشاء والمحافظة على "دفاتر المخترعين" والسجلات المتعلقة بالأنشطة الابتكارية، والحاجة لإثباتات تكفي من الناحية القانونية لأي معلومات تحتويها الدفاتر والسجلات، وكل هذا بهدف إثبات أسبقية الاختراع إذا ما دعت الحاجة لذلك. وعلى الأقل بالنسبة للأنشطة الابتكارية التي حصلت بعد 16 مارس، 2013، كان مفهومًا ومقبولًا أن دفاتر المخترعين والسجلات المتعلقة بها غير ضرورية فيما يتعلق بأسبقية الاختراع بموجب قانون براءات الاختراع الأمريكي على الأقل. وبينما يمكن أن توجد أسباب أخرى مناسبة وكافية للشركات للاستمرار بإنشاء والمحافظة على وثائق وأنظمة حفظ السجلات فيما يتعلق بأنشطة موظفيهم الابتكارية، فإن إثبات أسبقية الاختراع لم تعد السبب الرئيسي، أو حتى لم تكن سببًا في الأساس لذلك. وقامت عدة شركات تكنولوجية بالفعل بتعديل وتبسيط وثائقهم وأنظمة حفظ السجلات بعد تاريخ نفاذ قانون الاختراعات الأمريكية. ويجب أن تكون هذه الشركات ومحامو براءات الاختراع مندهشين على حدٍ سواء لعلمهم أن مدير مكتب براءات الاختراع قدم جدالا في محكمة CAFC في قضية *سنايبر تكس* من حيث أنّ هذه الوثائق والسجلات يمكن أن تكون ضرورية لبراءات الاختراع وطلبات قانون الاختراعات الأمريكية البحتة لغاية عشر سنوات أخرى من اليوم. وكانت هذه الحجة مفاجئة أكثر بسبب حقيقة أن المدير ليس موظف حكومي ومن دون خبرة كبيرة في قانون براءات الاختراع، بل إنه محامي براءات اختراع ومقيم دعوات قضائية مخضرم *لعقد ونصف قبل، ولعقد كامل بعد، تشريع الكونغرس لقانون الاختراعات الأمريكية.*

ومهما كانت خبرة منصب المدير، فإنّ هذا المنصب قد انتهى الآن. كما قررت محكمة CAFC باختصار، "إنّ قانون الاختراعات الأمريكية يمنع براءات الاختراع وفق قانون الاختراعات الأمريكية البحتة من التعرض للتدخلات." نهاية الحكاية.